

بدائل

خبر وهلع

التمرد

رامح زريق

يتفق معظم المراقبين على أن مفاوضات «تغيير المناخ» انهارت وعلى أننا عدنا الآن إلى خاينة الصفر، نبحث عن طريقة لإعادة بث الحياة في قضية يدها الناشطون في المجتمع المدني مصيرية للبشرية، بينما تتعامل معها الحكومات، وخاصة في البلدان الصناعية، على أنها عائق مزعج لعجلة النمو الاقتصادي الدائم. ولكن، كيف ولماذا انهارت هذه المفاوضات، تماماً كما انهارت المفاوضات بين محمود عباس وبنيتياهو، والمفاوضات بشأن النووي الإيراني وغيرها وغيرها؟ الجواب السريع هو أن مبدأ التفاوض يُخَرِّج من معناه إذا لم يوضع في إطار علاقات القوة الموجودة بين المتفاوضين. فكيف يستطيع الضعفاء مواجهة الأقوياء الذين يمسكون بكل حبال السلطة؟ هل يتوقعون فعلاً أن يساوم الأقوياء على مكتسباتهم؟ فذلك سلوك لا يحصل إلا في عالم الخرافة والخيال، حيث يعيش الليبراليون على أشكالهم، وحيث تتاح فرص المساواة للجميع كأنهم يعيشون في فيلم «dog millionair». أما باقي الناس، فهم يعيشون في الواقع البشري، في «عصر الزنوج والأميركان»، حيث يعاقب التمرد على الإمبراطورية بالموت على يد مجموعات المرتزقة والعلماء. ثمة مناسبات رمزية تأتي لتذكركنا بهذا الواقع في لبنان اليوم: زيارة الرئيس الإيراني المشاكس، زيارة البدا غيفارا وانحنائها على أضرحة شهداء صبرا وشاتيلا والحاج عماد مغنية، قضية المحكمة الدولية والمحاولات الفاشلة لاغتتيال المقاومة، وتهديدات السيد فيلتمان المبطنة. كان المجتمع المدني المهتم بشؤون البيئة قد وضع آمالاً كبيرة في مفاوضات المناخ التي بلغت أوجها في قمة كوبنهاغن. إلا أنه يكتشف اليوم حدود قدرته على إحداث تغيير تاريخي إن لم ينتزع القوة من مراكزها ويواجه بها أعداء الحياة، فما العمل؟

موسم الزيتون: حبة فوق، حبة تحت

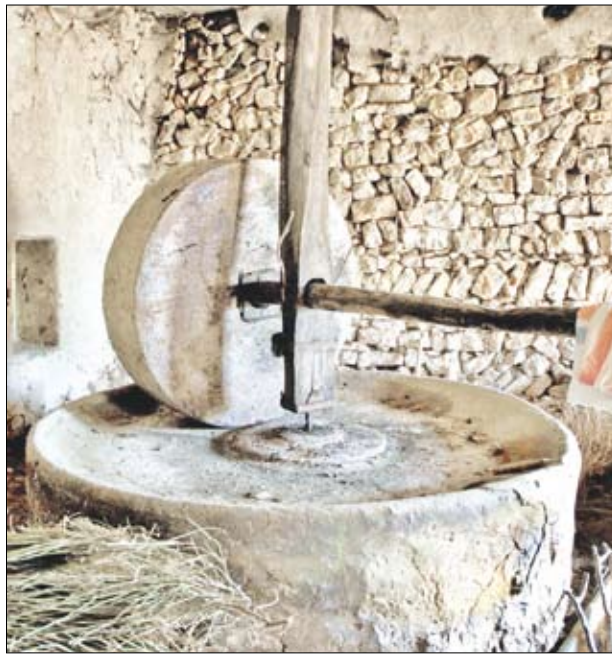
نصوب جديدة، فإمكانات المزارع الشمالي ضعيفة، وإنتاج الزيتون لا يغطي ثلاثين في المئة من مصاريفه: الفلاحة، واليد العاملة والسماد. إضافة إلى تلك العوامل، برز هذا العام طارئ صحي، إذ فتكت بعض الأمراض بزيتون الشمال، أبرزها «ذبانة» النحر المتوسط وعين الطاووس، ما استدعى رش أشجار الزيتون بمبيدات، وهذا ما يفوق قدرة المزارعين المادية. وفيما تكفلت وزارة الزراعة بتكاليف الرش في الكورة، تركت زيتونات راس مسقا وبكمرة وبلدات أخرى لمصيرها، «ما زاد الموسم تراجعاً»، كما يقول يوسف عبدي، أحد ملاكي بساتين الزيتون. وتعرّف هذه البلدات بزيتونها العيروني والصوري، الذي يمتاز بجودة زيت، والذي لا يزال، رغم تراجعها خلال السنوات الأخيرة، يغطي حاجة السوق المحلي في الشمال. فبعدما كان أهالي بيروت يقصدون البلدات الشمالية لشراء الزيت، أصبحوا يشترونه من المحال التجارية التي تباع أصنافاً عديدة مستوردة من تونس وسوريا، وأرخص من الزيت المحلي. ورغم أن وجود المعاصر الحديثة سهل عملية العصر، إلا أن كثيرين ما زالوا يفضلون الطريقة التقليدية، التي تبدأ «من قطفها يدوياً وليس بعضاً تكسر أعضائه، ومن ثم عصره خلال فترة لا تزيد عن عشر ساعات» كما يقول الدكتور أنطوان الديري، المدير السابق لكلية العلوم في الجامعة اللبنانية في طرابلس. وتؤدي تقنيات العصر دوراً في الحفاظ على جودة الزيت، فالطريقة التقليدية هي الفضلى، حيث يوضع معجون الزيتون في «خوص» ليصفي الزيت من الزببار من خلال عملية كبس يخضع لها، بينما تتلخص الطريقة الحديثة بغسل هذا العجين الناتج من طحن الزيتون، وتجري طرداً محورياً بواسطة مياه ساخنة بدرجة تسعين درجة، ليفصل الجامد عن السائل، وبعدها تكرر العملية ليفصل الزيت عن المياه السوداء، «ما يسبب تغييراً في تركيبة الزيت ونسبة حموضته» كما يؤكد الديري.

لأن معظم الحبات بدأت تسقط من شدة الحرارة وقلة المياه، يقدر برو إنتاجه السنوي من الزيت بخمس عشرة «تنكة»، ولكن، يبدو أنه لن يتجاوز التنكات الأربع هذا العام، رغم «أنني اعتنيت بها جيداً، فلاحه، وتنقيب الأحجار والأعشاب اليابسة وتقليم سماد طبيعي وكيمياوي». كل ذلك لم يُجد نفعاً بسبب العطش الشديد الذي عانته المزروعات. «بزمان دهري ما شفت مثل هيدا الطقس السجري ما زهزت غير هاليومين لمن نزل المطر»، يقول. يرجع المهندس الزراعي في مؤسسة جهاد البناء الإنمائية يوسف نور الدين تراجع موسم الزيتون هذا العام إلى قلة الأمطار، ما أثر في نسبة الزيت المتراجعة عن العام الفائت، حيث تقدر حالياً بين 18 إلى 25 كيلوغراماً زيتاً لكل مئة كيلوغرام زيتون. من جهته، يرد الدكتور محمد بدران، مسؤول الدائرة الزراعية في المؤسسة، هذا التراجع في الإنتاج إلى قلة العناية الكافية من جانب المزارع، الذي يتعامل مع الزيتون كشجرة حرجية، وإلى عدم صحة المقولة الشائعة إن الموسم يتفاوت من عام إلى عام، مؤكداً الدور الذي تؤديه التربة في كمية الزيت ونوعيته، وتحديدًا في مناطق حاصبيا ومرجعيون، التي غالباً ما يكون إنتاجها جيداً. شمالاً، في بلدات مثل راس مسقا، بكمرة، ودارميري، حتى زغرتا الزاوية والكورة، لم يبدأ المزارعون قطف الزيتون بعد. ينتظرون تساقط الأمطار، فالموسم عندهم يفتح أبوابه عادة في العشرين من تشرين الأول. وتشتهر منطقة الكورة بزيتونها المعمر الذي يتجاوز عمره الأربعمئة سنة، كما تعد من أكثر المناطق إنتاجاً للزيت وللصابون البلدي. لكن معالم المنطقة تتغير، إذ يؤكد رئيس بلدية راس مسقا، جرجس خازن القاري، التراجع الواضح في مساحات بلدته المزروعة زيتوناً، نتيجة الإمتداد العمراني، وتحديدًا توسع مدينة طرابلس، ما أدى إلى اندثار الزراعة في ما يقارب الستين في المئة من تلك الأراضي، إضافة إلى تراجع المزارعين عن زرع

هايا ياغي

اختلف تقويم موسم الزيتون هذا العام من منطقة إلى أخرى في لبنان، وبين المزارعين في المنطقة الواحدة. عادة، تمز سمية عليق، من بلدة يحمر الشقيف في الجنوب، مفرشاً بلاستيكيًا تحت زيتوناتها لقطافها، لكنها اليوم تلملم الحبات عن التراب، لأنهم «مش محرزين، لكن هناك ما يعوض، فالحبات، على قلتها، كبيرة وخرج الرص». في بلدة القصيبة، يري أمين قميحة أن موسمه كان مقبولاً، لكنه كان أحسن العام الفائت. فتقلبات المناخ أثرت كثيراً في الإنتاج والزيتون عطش كثيراً هذا العام. في كفرتبنيت، جهز حسين عبدي جابر محصوله وأخذه إلى معصرة الزيتون، إلا أن دوره لن يصل قبل يومين لشدة الازدحام. ف «الناس كلهم استعجلوا القطف،

رغم توافر المعاصر الحديثة، يفضل بعض أبناء بلدة راس مسقا أن يعصروا في معصرة عبد الحميد عبدي التي يزيد عمرها عن السبعين عاماً (كامل جابر)



كان غير شكل الزيت

التجار يتحكمون في الأسعار والتضاح إلى البرادات

موسم

إهدت - فريد بو فرنسيس

لم يكد موسم قطف التفاح في إهدن يوشك على الانتهاء، حتى بدأت صرخات المزارعين تلعو لإيجاد أسواق لتصريف محصولهم، بدلاً من أن يقفوا ضحية التجار والسماسرة. فالمزارع عانى مشاكل كثيرة هذا الموسم من دون أن يتلقى أي رعاية، فيما يسعى التاجر إلى تحقيق ربح وفير على حسابه، عبر امتناعه عن دفع أكثر من عشرة آلاف أو اثني عشر ألف ليرة ثمناً للصدوق الواحد، الذي يسع أربعة وعشرين كيلوغراماً من التفاح على الأقل. أمام هذه الأسعار، وجد المزارعون أنفسهم عاجزين عن تغطية التكاليف التي دفعوها وحائرين بين نارين: هل يبيعون بسعر الكلفة أم يرسلون محصولهم إلى البرادات؟ «يترك التجار أننا لا نستطيع قطف

الموسم بسبب تكاليف القطف المكلفة، لذا أصبحوا يتحكمون في الأسعار، وبتنا أمام حلين، فإما أن نعطيهم الموسم بالسعر الذي يريدون، أو أن نترك التفاح يسقط أرضاً ويتحلل في



التراب»، يقول يوسف المكاري، أحد المزارعين. فقد كان الموسم مكلفاً هذا العام: أولاً بسبب الطقس الحار الذي تزامن مع أزمة مياه الري في إهدن، بينما كانت الأشجار تحتاج إلى الري

مرتين في الشهر بدلاً من مرة واحدة كالعادة، وثانياً لأن ارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية والأدوية الزراعية بنسبة 30% عن العام الماضي، ترافق مع ارتفاع أجور اليد العاملة والعمال الموسميين، ما زاد الطين بلة. «يكلف الصندوق سعة 20 كيلوغراماً ما بين سبعة أو ثمانية آلاف ليرة من دون أجور القطف والنقل والتبريد، ويعرضون علينا أسعاراً لا تزيد عن 12 ألف ليرة للصندوق الواحد»، يقول المزارع سايد فرنجية من بقوفا في إهدن، ويضيف: «نريد أن نبيع لندفع المال الذي استداناه منذ بداية الموسم، ولنعتني بالحقل بعد القطف للموسم الجديد قبل أن يدهم الثلج الحقول». أما لو رفض المزارع البيع بالائتمان الرخيصة المطروحة وأثر تبريد منتجه، فتلك مصيبة أخرى، حيث يكلف تبريد الصندوق الواحد حوالي

4500 ليرة لبنانية، إضافة إلى ألف ليرة بدل نقل عن كل صندوق. إلا أن بعضهم يفضلون التبريد رغم ذلك. منهم روبري رشوان، الذي يؤكد «فضلت أن أرسل التفاح إلى البراد بانتظار أسعار أفضل مع تقدم الوقت. لن أبيع الصندوق باقل من 20 ألف ليرة». المزارعون ناشدوا وزارة الزراعة التدخل لإنقاذ ما بقي من موسم يعتمدون عليه عادة في تعليم أولادهم وإعالتهم، وأبدوا انزعاجاً من انطلاق العام الدراسي باكراً ما منع أبناءهم من مساعدتهم في القطف، وبالتالي التوفير عليهم جزءاً من أجور العمال. أحدهم قال «إذا كان وزير التربية يريد التمثيل بالغرب، فإن المدارس في فرنسا مثلاً تعطي بعد بدء الدروس عطلة لقطف العنب وعصره، لم لا يقومون بذلك في لبنان؟».